جامعة الجزائر 1
كلية الحقوق - سعيد حمدين

## اللجنة العلمية للقانون العام
## وبالتنسيق مع مخبر العلوم الجنائية

تنظم

# يوم دراسي حضوري افتراضي
# قراءة تحليلية في قانون الاجراءات الجزائية الجديد

يوم 9 نوفمبر 2025
بقاعة الملتقيات لكلية الحقوق
برئاسة البروفيسور: **عقيلة خالف**

## الهيئة الشرفية لليوم الدراسي

- ☐ **أ.د عمار حياهم** / رئيس جامعة الجزائر 1
- ☐ **أ.د فايزة مدافر**/ نائبة رئيس جامعة الجزائر 1 مكلفة بالدراسات العليا
- ☐ **د. عيسى قسايسية** / عميد كلية الحقوق
- ☐ **أ.د فطيمة نساخ** / رئيس المجلس العلمي للكلية
- ☐ **أ.د خالف عقيلة** / مديرة مخبر العلوم الجنائية ورئيسة اللجنة العلمية للقسم العام
- ☐ **أ.د شوريب خالد**/ رئيس اللجنة العلمية للقسم الخاص
- ☐ **أ.د الجيلالي عجة** / رئيس اللجنة العلمية
- ☐ **نبيلة مرازقة** / رئيسة اللجنة التنظيمية
- ☐ **مونة ديلمي**/ الأمانة العامة للملتقى

## إشكالية اليوم الدراسي

يعد قانون الاجراءات أحد أهم الركائز الأساسية في المنظومة القانونية باعتباره الدستور الحقيقي للحريات الفردية والأداة الفعالة لتحقيق العدالة الجنائية، فمهما نجح المشرع في وضع قانون عقوبات وحماية المصلحة العامة التي تعرضت للاعتداء، فإن هذا النجاح يبقى محصورا في نطاقه الموضوعي إن لم يكفله المشرع بتنظيم إجرائي فعال يضمن تحقيق هذه الحماية وتحقيق الغرض من العقاب؛ حيث تعتبر الدعوى العمومية الوسيلة للمطالبة بتطبيق العقوبات، فلا يتم تطبيق هذه العقوبات إلا بعد اتباع خطوات ومراحل حددها ونظم قواعدها قانون الاجراءات الجزائية، ابتداء من مرحلة المتابعة والتحقيق والمحاكمة إلى مرحلة التنفيذ القضائي لها.

إن إلغاء قانون الاجراءات الجزائية الصادر بموجب الأمر رقم 66-155 والذي جرى العمل به طيلة ما يقارب 60 سنة والذي كان خلالها عرضة لعدة تعديلات، وإن إصدار قانون جديد يحل محله بموجب قانون 25-14 المؤرخ في 30 أوت 2025، يجسد رغبة المشرع الملحة في التغيير والإصلاح الشامل للعدالة واستقلاليتها ورقمنتها وتعزيز النظام القضائي من خلال التكييف المستمر مع التطورات التي تطرأ على المجتمع وأمنه خاصة فيما يتعلق بمواجهة الجرائم الخطيرة، وتبني معايير دولية تعكس سياسة جنائية حديثة تتماشى وتحديات الاعتماد على التكنولوجيا وتكفل ضمانات قانونية لحقوق الانسان.

ولا شك أن فعالية قانون الاجراءات الجزائية الجديد لابد من مقارنته بالقانون القديم واستخلاص أهم المستجدات التي جاء بها ومدى دستوريتها توافقها مع مبادئ الشرعية الاجرائية التي لا تقتضي فقط أن يحدد القانون الاجراء وشروطه وأحكامه، بل أيضا الاعتراف للهيئة المنوط بها اتخاذه بما يجب اتباعه وما لا يجب تجاوزه لضمان عدم تعسفها أو عدم مشروعية الاجراء، ليكون قانون الاجراءات هو المعيار للحديث عن دولة القانون وعن مبدأ سيادة القانون.

ومن منطلق أن قانون الاجراءات الجزائية هو السياج الحقيقي للحقوق والحريات الفردية أضحى من الضروري مراجعة أحكامه بما يكفل مبادئ المحاكمة العادلة، لذلك كانت الاشكالية التي يثيرها موضوع اليوم الدراسي حول مدى استطاعة المشرع الاجرائي من خلال الاجراءات الجزائية الجديدة أن يحقق التوازن بين مصلحة الدولة في المطالبة بحقها في العقاب وبين حق الفرد في ضمان حقه في محاكمة عادلة ؟

## أهداف اليوم الدراسي

تسعى فعاليات اليوم الدراسي المتعلق بقراءة تحليلية في قانون الاجراءات الجزائية 25-14 إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تسليط الضوء على أهم التعديلات التي جاء بها قانون الاجراءات الجزائية الجديد، وعن أهم المستجدات التي أحدثها فيه.
- ✓ البحث في مدى مشروعية هذه المستجدات ودستوريتها .
- ✓ تحديد مختلف المراحل التي تمر بها الدعوى العمومية السلطات الجديدة للجهات المختصة بها.
- ✓ البحث في ضمانات تحقيق المحاكمة العادلة لاسيما حقوق الدفاع.
- ✓ البحث في الحلول القانونية التي جاء بها قانون الإجراءات الجزائية لبعض الاشكالات التي كانت مطروحة في ظل القانون الملغى.

## محاور اليوم الدراسي

المحور الأول: إعادة الاعتبار لسلطة الضبطية القضائية في البحث والتحري عن الجرائم.

- توسيع قائمة الجرائم محل اختصاص ضباط الشرطة القضائية على المستوى الوطني.
- تدعيم ضباط الشرطة القضائية وأعوانها بالسواحل والملاحة البحرية.
- البحث والتحري بطريق الأجهزة التقنية والالكترونية.

المحور الثاني: سلطات النيابة العامة.

- تجميد وحجز العائدات الاجرامية أثناء التحريات الأولية.
- وضع حد للجريمة عن طريق التنبيه.
- ارجاء المتابعة الجزائية ضد الشخص المعنوي.
- التحقيق للبحث عن ممتلكات المحكوم عليه في الجرائم المالية والاقتصادية.

المحور الثالث: الدعوى العمومية وتحريكها.

- الأحكام الجديدة المتعلقة بتقادم الدعوى العمومية.
- تحريك الدعوى العمومية ضد مسيري المؤسسات العمومية.
- الجرائم المضافة إلى اجراءات التكليف المباشر بالحضور.
- اجراءات الاخطار الفوري المشمولة بقضايا التلبس والقضايا المهيأة للفصل.
- اجراءات المثول الفوري بناء على الاعتراف المسبق بالذنب.

المحور الرابع: التحقيق والمحاكمة وتنفيذ الأحكام .

- الشروط الجديدة للشكوى المصحوبة بادعاء مدني.
- تعزيز حقوق الدفاع أمام قاضي التحقيق.
- تشكيل محكمة الجنايات، العودة للنظام القديم.
- اضفاء الصفة القضائية على وظائف قاضي تطبيق العقوبات.

## اللجنة العلمية برئاسة أ.د عجة الجيلالي

أ.د خوري عمر
أ.د عمارة عبد الحميد
أ.د شويرب خالد
أ.د التجاني زليخة
أ.د كتاب ناصر
أ.د زيدان محمد
د. تحانوت نادية
د. وابري فريد
د. خريص كمال
د. صيدي عبد الرحمان
د. غشير صالح
د. مبروك حورية
د. بوضياف قدور
د. بن ناصف مولود
د. منصوري نادية

## اللجنة التنظيمية برئاسة د. مرازقة نبيلة

د. قريز بلال
د. سماتي حكيمة
د. درويش سعيد
د. لخذاري محمد
د. حجار ليالي
د. فرحاتي صبرينة
ط.د. هجرس أمال
ط.د. ميهوبي

### الآجال التنظيمية لليوم الدراسي

على الراغبين بالمشاركة ملء استمارة المشاركة وارسالها مرفقة بملخص عن المداخلة قبل: 30 من أكتوبر 2025، وذلك من أجل اعداد برنامج اليوم الدراسي، على أن ترسل المداخلات كاملة قبل 4 اكتوبر 2025.

ترسل الملخصات والمداخلات على البريد الالكتروني التالي:

oustadakhalef@gmail.com

## استمارة المشاركة في اليوم الدراسي
## قراءة تحـــليلية فـــــي
## قانون الاجراءات الجزائية الجديد

اللقب: .....

الاسم: .....

الرتبة العلمية: .....

التخصص: .....

المؤسسة المستخدمة: .....

العنوان الالكتروني: .....

رقم المحور: .....

عنوان المداخلة: .....

### ملخص المداخلة

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....